

وثيقة رقم 201 :بيان صحفي لمحمد دحلان حول قرار المحكمة المركزية لحركة فتح²⁰¹

28 تموز/ يوليو 2011

تعقيباً على قرار المحكمة الحركية بخصوص الطعن المقدم من قبلي فإنني أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء المحكمة الحركية على ما بذلوه من جهد لمعالجة هذا الطعن وعلى ما أبدته المحكمة من حرص على ضرورة الالتزام بالإجراءات النظامية والقانونية في معالجة وكفالة حقوق أعضاء وكوادر وقيادات الحركة وتأكيداً على الالتزام الكامل بقرار المحكمة فإنني سأقدم خلال الأيام القادمة ووفقاً لقرار المحكمة مذكراً إلى الأخ أمين سر حركة فتح، أطالبه فيها بإجراء تحقيق نزيه وعادل في القضايا ذات الطابع التنظيمي المنسوبة لي، كما نص على ذلك قرار المحكمة.

وفي الختام أجدد تأكيدي على ضرورة الالتزام بوحدة الحركة وتماسكها وأنتهز هذه المناسبة لأتقدم بالشكر لكافة أعضاء وكوادر وقيادات الحركة الذين عبروا وما زالوا عن تضامنهم معي وانتصارهم للحق ورفضهم للظلم. وأعاهد شعبنا الفلسطيني بأنني سأبقى وفياً لقضيته وحقوقه الوطنية العادلة، داعياً كافة فعاليات ومؤسسات شعبنا إلى الالتفاف حول القيادة الفلسطينية في نضالها من أجل الحصول على الاعتراف بدولة فلسطينية في أيلول القادم.

وثيقة رقم 202 :

البيان الختامي للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية حول دعم

قرار التوجه للأمم المتحدة²⁰²

28 تموز/ يوليو 2011

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته الخامسة والعشرين/ دورة إنجاز استحقاق الدولة والوحدة، برئاسة رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، وبحضور الرئيس محمود عباس في مدينة رام الله يومي 27 و28 من تموز الجاري.

وكان الزعنون، رئيس المجلس، قد عقد سلسلة اجتماعات تشاورية لأعضاء المجلس وفعاليات وطنية في عمان، والخليل، ونابلس، ورام الله، لتدارس الأوضاع العامة والموضوعات المعروضة أمام المجلس المركزي، حيث عرضت خلاصات هذه الاجتماعات على المجلس.

يتمن المجلس هذه المبادرة باعتبارها إسهاماً في تفعيل المجلس الوطني الفلسطيني، وسوف يواصل رئيس المجلس جهوده للالتقاء مع أعضاء المجلس في قطاع غزة وبقية التجمعات الفلسطينية في الخارج.

وقد أصدر المجلس في ختام أعماله البيان التالي:

أولاً: الدعم الكامل لقرار القيادة التوجه للأمم المتحدة لنيل الاعتراف والعضوية لدولة فلسطين: إن المجلس المركزي الفلسطيني وانطلاقاً من الحق المطلق للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة أسوة بكل شعوب الأرض وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية والعربية، وفي ظل هذا التأييد العالمي الجارف لحق شعبنا في الاستقلال والحرية، فإن المجلس المركزي يقرر تقديم الدعم الكامل للقيادة وتفويضها لمواصلة خطة التحرك السياسي والدبلوماسي من أجل الذهاب إلى الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة في أيلول المقبل للحصول على الاعتراف الدولي الكامل بدولة فلسطين بحدود الرابع من حزيران عام 1967 والعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وإن المجلس المركزي الفلسطيني وأمام هذا المنعطف التاريخي الحاسم في كفاحنا الوطني يتوجه إلى أشقائنا وأصدقائنا وإلى كل محبي الحرية والعدالة في العالم لدعم وتأييد ومساندة هذا الحدث التاريخي لإنصاف الشعب الفلسطيني وإنهاء آخر احتلال في التاريخ.

ويؤكد المجلس المركزي تمسك شعبنا بالسلام العادل والدائم والشامل على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وتحقيق الأمن والاستقرار لدول وشعوب الشرق الأوسط.

ويؤكد المجلس المركزي أن اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين وبعضويتها في الهيئة الدولية إنما يوفر الشروط والظروف الموضوعية لمفاوضات جادة تحت الرعاية الدولية وعقد المؤتمر الدولي وصولاً إلى تحقيق حل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران عام 1967 تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما فيها القرار 194.

ثانياً: إنجاز المصالحة الوطنية في أقرب الآجال:

يتوجه المجلس المركزي بالتحية والتهنئة لشعبنا الفلسطيني على توقيع اتفاق المصالحة الوطنية برعاية مصر الشقيقة في أيار الماضي، ويعتبر المجلس هذا الاتفاق التاريخي دليلاً صارخاً وبرهاناً ساطعاً على أن الانقسام هو ظاهرة طارئة في حياة وتاريخ شعبنا وفي كفاحنا الوطني المديد من أجل تحرير أرضنا من الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية (الشريف) وعلى أساس حدود الرابع من حزيران 67.

إن المجلس المركزي الفلسطيني يدعو كافة الفصائل والقوى الوطنية إلى مواصلة الحوار واللقاءات الوطنية على كل المستويات في الداخل والخارج لإزالة كافة العقبات التي لا زالت تعترض تطبيق اتفاق المصالحة على أرض الواقع وبما يحقق الآمال التي يعقدها شعبنا على قيادته وقواه السياسية لإنهاء الانقسام الغريب عن شعبنا وتاريخه.

كما يؤكد المجلس المركزي الفلسطيني على ضرورة الإسراع بالخطوات العملية من أجل عقد اجتماع اللجنة العليا لتفعيل مؤسسات م.ت.ف وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وفق إعلان القاهرة عام 2005 التزاماً باتفاق المصالحة.

والمجلس المركزي وأمام هذا الإنجاز التاريخي الوشيك على المستوى الدولي في أيلول القادم للاعتراف بدولة فلسطين المستقلة وبعضويتها في الأمم المتحدة، فإن تحقيق المصالحة وإنهاء ظاهرة الانقسام الشاذة والطائرة هو الشرط الذي لا بد منه لترسيخ وتعزيز الاعتراف العالمي بدولتنا الفلسطينية بما يضع نهاية حاسمة للاحتلال الإسرائيلي الذي يستغل واقع الانقسام للتهرب من الشرعية الدولية وإدامة احتلاله واستيطانه لوطننا ولقدسنا الشريف، ويؤكد المجلس على تنقية الأجواء والحرص على الحريات وإطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية حزبية أو سياسية.

ثالثاً: المقاومة الشعبية للاحتلال حق مشروع لشعبنا:

يتوجه المجلس المركزي الفلسطيني في هذه اللحظة التاريخية بالتحية إلى جماهير شعبنا الصامد والمرابط في الوطن والشتات والمخيمات، في غزة والبسلة وفي القدس الصامدة، وإلى كل أهلنا في المدن والقرى والمخيمات الذين بصمودهم التاريخي في وطنهم وأرضهم وقدسهم الشريف، قد فرضوا على العالم وعلى العدو قبل الصديق أن يعترف بحق هذا الشعب الذي تعرض لظلم تاريخي في الحرية والاستقلال وعودة لاجئيه وفي إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وبفضل نضال شعبنا وصموده في وجه بطش الاحتلال الإسرائيلي تقف قضيتنا العادلة اليوم على مشارف إنجاز تاريخي الذي يجسده هذا الاعتراف بدولتنا المستقلة من قبل 122 دولة حتى الآن والذي لم يحدث له مثيل في التاريخ من قبل، إن هذا الإنجاز التاريخي على المستوى الدولي لا بد أن يتعزز بوقفه تاريخية وشاملة لشعبنا على الأرض في مواجهة الاحتلال والاستيطان وجدار الفصل العنصري والمحاولات الإسرائيلية المشؤومة لتهويد القدس الشريف العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المستقلة.

لقد أبدع شعبنا أشكالاً عديدة من النضال الوطني حتى انتزع اعتراف العالم واحترامه لنضالنا ولكفاحنا المديد، وفي هذه اللحظة التاريخية فإن المقاومة الشعبية في مقاومة الاحتلال والاستيطان هي الشكل النضالي الذي أثبت جدارة في بلعين، وبدرس، ونعلين، والنبي صالح، والمعصرة، والغور، وفي بيت حانون، لقد حظي هذا الشكل النضالي من المقاومة الشعبية السلمية بدعم وتضامن من قوى السلام في إسرائيل ومن أرجاء العالم قاطبة، وإن المجلس المركزي، وهو يؤكد على هذا الشكل النضالي الشعبي والسلمي، فإنه يدعو قوى الرأي العام في إسرائيل وفي العالم لنصرة شعبنا ودعم مقاومته الشعبية السلمية ومعاقبة إسرائيل على قمعها وعنفها ضد المقاومة الشعبية.

ويؤكد المجلس المركزي على دعوة اللجنة التنفيذية وكافة الفصائل والقوى ومنظمات المجتمع المدني لوضع الخطط والآليات في كافة الأماكن والمواقع لتعبئة جماهير شعبنا وقطاعاته المختلفة في إطار المقاومة الشعبية في مواجهة قطاعان المستوطنين، وإيصال رسالة إلى العالم بأن شعبنا الفلسطيني مصمم على حماية أرضه وانتزاع استقلاله وحرية.

ويؤكد المجلس المركزي أن المقاومة الشعبية حق مشروع لشعبنا في مواجهة الاحتلال والاستيطان لأرضنا.

رابعاً: المجلس المركزي يدعو الأشقاء العرب لتقديم الدعم لشعبنا:

إن المجلس المركزي وأمام الحصار والقمع والاحتلال الإسرائيلي وتدمير مقومات حياة شعبنا واقتصاده الوطني وحالة الحصار الظالم على قطاع غزة، يدعو الأمة العربية الشقيقة، دولاً وشعوباً، إلى الإسراع في تقديم العون المادي والمالي لشعبنا ولسلطتنا الوطنية، وقد صمد شعبنا على مدى تاريخ كفاحه الطويل بفضل الدعم والإسناد من أمتنا العربية، والآن فإن شعبنا أحوج ما يكون لهذا الدعم في هذه اللحظة التاريخية وشعبنا يقف على أبواب تحقيق الاعتراف الدولي والعضوية الكاملة في الهيئة الدولية.

إن المجلس المركزي يهيب بأمتنا العربية شعوباً ودولاً الشقيقة للتحرك الفوري لإزالة هذه الضائقة المالية التي يمر بها شعبنا وسلطتنا الوطنية، والمجلس المركزي على ثقة بأن أشقائنا لن يترددوا في إنهاء هذه الضائقة ليواصل شعبنا صموده وكفاحه بدعم أشقائه وصولاً إلى انتزاع أرضه من الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولته المستقلة.

خامساً: القدس الشرقية عاصمة دولتنا الأبدية:

يؤكد المجلس المركزي أن القدس الشرقية (الشريف) هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتلت في حزيران 67 وينطبق قرار مجلس الأمن 242 على القدس كما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

وعلى هذا الأساس فإن المجلس المركزي يعتبر قرارات إسرائيل بضم القدس قرارات لاغية، وباطلة ولا قيمة لها، ويؤكد المجلس أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن قد أدانا في عديد القرارات الضم والاستيطان والتهويد وكذلك محكمة العدل الدولية التي اعتبرت القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة واعتبرت الاستيطان والجدار باطلاً وغير مشروع ويجب إزالته.

وفي هذا المجال، يؤكد المجلس المركزي أن القدس هي الطريق إلى السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ولا سلام ولا أمن بدون عودة القدس ومقدساتها المسيحية والإسلامية بعيداً عن الاحتلال والاستيطان.

ويؤكد المجلس المركزي على الموقف الوطني لشهيدنا الخالد ياسر عرفات "بأنه ليس فينا وليس منا من يفرط بذرة تراب من أرض القدس"، ويطلب المجلس المركزي من اللجنة التنفيذية العمل لإيلاء موضوع القدس الأولوية في عملها ومتابعة قضاياها وتوحيد مرجعيات العمل من أجلها، وتوفير الدعم اللازم لصمود أهلها ومؤسساتهم ودعم المشاريع الاقتصادية والثقافية التي تعزز صمودهم واعتماد آليات العمل اللازمة لذلك كله، وتقديم تقارير دورية للمجلس المركزي عما يتحقق في هذا المجال.

سادساً: المجلس المركزي يقدم تعازيه للمغرب الشقيق وللترويج الصديقة:

يتقدم المجلس المركزي بأحر التعازي لجلالة الملك محمد السادس وللشعب المغربي الشقيق بضحايا سقوط الطائرة التي أودت بحياة 80 ضابطاً وجندياً من أبناء الشعب المغربي، كما يتقدم المجلس المركزي بتعازيه الحارة للترويج حكومة وشعباً على هذه المأساة التي أودت بحياة العديد من شبابه نتيجة عمل إرهابي، ويعبر المجلس المركزي عن إدانته واستنكاره لهذا العمل الإرهابي اليميني المتطرف.

سابعاً: التحية لأسرانا الصامدين في سجون الاحتلال ومعتقلاته:

يتوجه المجلس المركزي بالتحية لكل أسرانا البواسل الصامدين في سجون الاحتلال ومعتقلاته، ويدين المجلس القرارات والإجراءات العنصرية التي اتخذتها حكومة إسرائيل ضد الأسرى والمعتقلين، ويؤكد أن قضية الأسرى كانت وستبقى القضية الأساس في عملنا وتحركنا في كافة المجالات المحلية والدولية.

ويدعو المجلس السفراء والممثلين الفلسطينيين في الخارج إلى التحرك من أجل قضية الأسرى في أوساط الرأي العام العالمي، ولجان حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على مستوى العالم لفضح الممارسات الإسرائيلية وتقريب ساعة الحرية لأبطال الحرية من أبناء شعبنا.

ثامناً: المجلس يدين منع أعضاء المجلس من المشاركة في الاجتماع:

يؤكد المجلس المركزي إدانته لقيام سلطات الاحتلال بمنع عدد من أعضاء المجلس بمن فيهم نائب رئيس المجلس تيسير قبة من الوصول إلى رام الله والمشاركة في اجتماعات المجلس.

- عاش الكفاح الوطني في سبيل الحرية والاستقلال والعودة.

- عاش التضامن العالمي مع شعبنا في مقاومته السلمية ضد الاحتلال والاستيطان.

- عاشت وحدتنا الوطنية الراسخة.

- التحية لكل دول وشعوب العالم التي تقف مع شعبنا وعدالة قضيته.

وثيقة رقم 203 :

بيان للجنة المركزية لحركة فتح حول أسباب فصل محمد دحلان²⁰³

28 تموز/ يوليو 2011

صرح ناطق باسم اللجنة المركزية لحركة فتح بما يلي:

في أعقاب قرار المحكمة الحركية برد الطعن المقدم من محمد دحلان وهما يثبت قانونية قرار اللجنة المركزية بفصل الدحلان من الحركة.. تؤكد اللجنة المركزية أن قرارها بإقصائه قد ارتكز على:

أولاً: تجاوزات تمس الأمن القومي والاجتماعي الفلسطيني هما في ذلك الاستقواء بجهات خارجية وارتكاب جرائم قتل على مدار سنوات طويلة، وممارسات لا أخلاقية لم ينج منها وجيه ولا زعيم سياسي ولا رجل أعمال في قطاع غزة وذلك باستخدام البلطجية وفرقة الموت، وأهلنا في القطاع الحبيب شهود إثبات على عمليات المس بالكرامات والأموال والمقامات الاجتماعية وحتى الأعراض دون وازع من ضمير.

ثانياً: الثراء الفاحش نتيجة الكسب غير المشروع ونهب أموال صندوق الاستثمار آنذاك لمجموعة من مصاصي الدم في المعابر وحركة البضائع وحركة الأشخاص والتجارة من استيراد وتصدير وإقامة